

ووجوب الوجود بالغير والمقابل بل الامور العامة كالانسانية والعلوية
والذكورية ونحوها امور مشتركة بينهم فان قلت عكس الامور العامة
يستلزم صحة رؤية الواجب فلما فرضنا انهم على انها لا تقتضي صحة رؤية المرد
مع احكامها قطعا فليس يجوز ان يشترط شي من خواص الوجود الممكن
والاكتفاء بغيره عن عدم ضرورة الوجود وايضا لو علمت بالاكتمال لصح
رؤية المردوم الممكن بهما ههنا وفي نظر ولا مرد للمردم في العلية لان
التأخر صفة اشياء فلا يتصور عدمه ولا ما هو مركب كذا في شرح الموفق
ويرد على ان لا يلزم الشرطية فلا يتم الحق ويتوقف امتناعها على امتناع
الرؤية فان امتناع وجود الرؤية لخصه شرط وجود ما في الوجود صحة
المطلوب ثم لا يجوز ان يكون خصوصية اهلها بقوله والواحد الثاني
قد يعلم انه ويرد عليه ان حاصل هذا الكلام هو ان متعلق الرؤية امر مشترك
في الواقع وهو لا يذبح الاعتراض عن الطرفين المذكورين يستلزم اشتراك الطرفين
رؤية الجهر والعرض ولا يشترط ان يقتضي بينهما ولا يستلزم الاشتراك في العلة
او يمكن ان يقال ان اثارها زيدا لا تذكر منه الا هوية تادى هي مشتركة بين
الواحد والآخر وانما تذكر منه هوية تادى وان مع عدم الوجودية المطلقة تام

اراعتباري فكيف يتعلق بها الرؤية بل الارادى خصوصية الموجودة فعمل
تلك الخصوصية لها مدخل في تعلق الرؤية ثم اعلم ان هذا الدليل منصوص
بصحة المكسبة عما لا يخفى والتعلق بالممكن ممن برده اليه بالفتح ان
يقال ان انعدم العلول انعدم العلة والعلة قد تمنع عدمه والبتة ليس
ان الارتباط بحسب النوع لا الامكان وقد اعترض عليه بوجوه
منها ان الرؤية مجازية العلم القمري واجب بان النظر الموصل بالى
نقص في الرؤية فلا يترك بالاحتمال مع ان طلب العلم القمري كذا في شرح
وينا جبه غير معقول كذا في شرح الموفق ويرد عليه ان اللاد هو العلم
بهوية الخاصية والحفاظ لا يقتضي الا العلم بوجهه كمن يحاط به من وراء
البدار ان كانوا مؤمنين به روى ان موسى علم انصاره سبعين صلا
في خيال المؤمنين للاعتذار عن عبدة اهلهم الذين طلبوا الرؤية وكانوا
في قلوبهم الا حتى يرى التوجه فعملهم اتمم ربه واو كونه وان سجد ما آمنوا
فلا كمال اصلا والحوار منع بهذا الاشتراك لا لانه ان يقولوا
تبعنا انما هو في هذا النوع من الرؤية لاني الرؤية الخاطئة بالحقبة المشتمل
عندكم بالرؤية والاكتشاف التام وعندنا بالعلم القمري كذا في شرح الموفق

Copyright © King Saud University